أول مخرجات الحوار الوطني - اليمن دولة فيدرالية

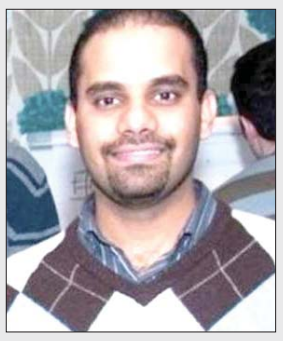

› د. شادي صالح باصرة

شكل الدولة - رسم توضيحي رقم 1

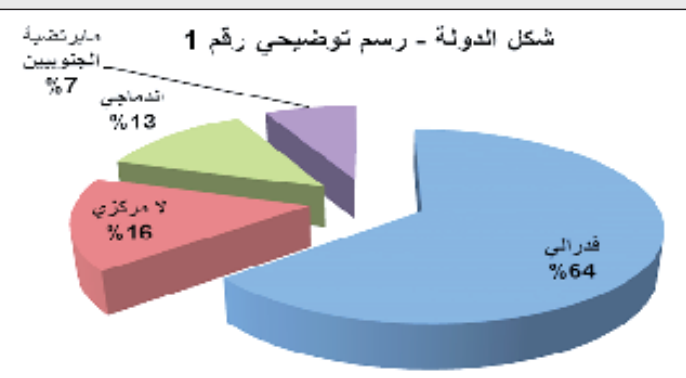

عدد الأقاليم - رسم توضيحي رقم 2

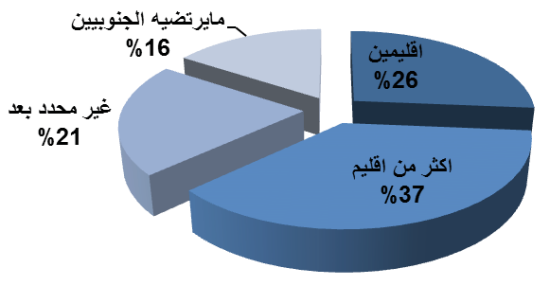

بدراسة بحثية متأنية من التقارير الصحفية والرؤى المختلفة المنشورة لفريق بناء الدولة ونسب تمثيل الاحزاب في المؤتمر، والنظر للمصفوفات "غير المكتملة" التي نُشرت مؤخرا بواسطة الاخت سحر غانم ممثلة الشباب المستقل في الحوار الوطني المنعقد في صنعاء يتضح التالي:

64 % من اعضاء المؤتمر مع قيام دولة فيدرالية اتحادية، وأهم الأحزاب الداعمة لهذا التوجه هي الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه و انصار الله وحزب العدالة والبناء (انظر للرسم التوضيحي رقم 1). في المقابل نجد ان 13 % فقط من اعضاء الحوار مصرون على بقاء الدولة الاندماجية الحالية، وابرز هؤولا هو حزب الرشاد السلفي. أيضا نجد ان 16 % من الاعضاء مازالوا متوجسين من مشروع الدولة الفيدرالية، لكنهم في نفس الوقت ابدوا بعض المرونة بالتخلي عن فكرة الدولة المركزية بتبنيهم خيارا اكثر ضبابية، وهو نظام الحكم اللامركزي، والذي يغلب عليه طابع الحكم المحلي الذي بدأ ولو شكليا في اليمن منذ العام 2006، والذي لم يحقق أي نجاح في تخفيف الاحتقان في الجنوب ولا يروق لمعظم مكونات الحراك الجنوبي. بالطبع ليس مفاجئا أن نعرف أن من يتبنى فكرة النظام اللامركزي هم حزب التجمع اليمني للإصلاح (الاخوان في اليمن)، حزب البعث، ومكون التنظيم الوحدوي الشعبي. لكن المثير للاهتمام هو أن ما نسبته 7 % من الأعضاء من قرر أن يترك مهمة اختيار نظام الدولة للحراك الجنوبي وبشكل يرضي ابناء الجنوب، وابرز هؤلاء هم مكون النساء، ممثلا بالأخت نهال العولقي، ومكون القبطان سعيد يافعي رئيس الملتقى التشاوري لأبناء الجنوب في صنعاء وأحد ممثلي قائمة الرئيس في الحوار الوطني.

يتضح مما سبق ان خيار الدولة الاتحادية هو الخيار الاقوى وبأغلبية مريحة. حتى لو فرضنا أن اصحاب فكرة الحكم المحلي و خيار اللامركزية اتحدوا جميعا لدعم خيار الدولة الاندماجية، فلن يمثل هذا الفريق اكثر من 29 % من اجمالي المتحاورين. في المقابل يجب ان نتذكر ان ما نسبته 7 % وافق مسبقا أن يكون تحديد شكل الدولة بأيدي الجنوبيين الذين بلا شك سيؤيدون فكرة الدولة الاتحادية الفدرالية، فهي اقل سقف في مطالبهم، الأمر الذي سيغير من المعادلة الحالية ليكون اجمالي من يؤيد الدولة الاتحادية الفيدرالية هو 71 % مقابل 29 % مع الدولة الاندماجية. مما سبق يمكن أن نؤكد أن الحراك الجنوبي قد كسب الجولة الاولى في معركة الحوار في صنعاء. و يجب الاشارة هنا إلى ان خيار الدولة الفدرالية ليس جديدا و قد تبناه مؤتمر القاهر في نوفمبر 2011 وحينها رفضت نُخب الشمال المقترح بتبرير الخوف على الوحدة!

اكثر ما لفت انتباهي هي رؤى المكونات الداعمة لفدرالية اليمن والتي اختلفت فيها أشكال الاقاليم من حيث العدد والتقسيم السكاني، وحتى نسب الثروة في كل محافظة. من الرسم التوضيحي اعلاه (رقم 2) نجد ان 26 % من الذين يتبنون فكرة النظام الاتحادي الفيدرالي هم مع ان يُقسم اليمن إلى إقليمين، شمالي وجنوبي، و من ابرز الداعمين لهذه الفكرة هم حزب الحق، حزب التجمع الوحدوي، د. صالح علي باصرة احد القياديين في صنعاء وأحد ممثلي قائمة الرئيس، بدر با سلمة من مكون الحراك الجنوبي، و د. محمد علي مارم ممثل الملتقى الوطني لأبناء الجنوب ورئيس فريق بناء الدولة، مع أن الاخير فضل التلميح ضمنيا لدعم فكرة الإقليمين. في المقابل نجد ان ما يعادل 37 % يتبنون فكرة تقسيم اليمن إلى اكثر من اقليمين، وتتراوح أعداد الاقاليم المقترحة من 3 إلى 7 أقاليم. قد يظهر من النتائج الأولية ان النسبة الغالبة هي 37 % والتي تؤيد تقسيم اليمن إلى أكثر من اقليمين على الاقل، لكن إذا اخذنا بعين الاعتبار أن 16 % ممن أعطى الحراك الجنوبي كامل الصلاحيات في تحديد شكل الدولة القادمة من السهل إقناعه بفكرة الاقليمين على اعتبار ان الدولة الاتحادية بإقليمين، شمالي وجنوبي، هي ادنى سقف للحراك في الوقت الراهن.

مما سبق يمكن ان نستخلص ان النسبة النهائية لعدد المتحاورين المتبنين لفكرة تقسيم نظام الحكم في اليمن إلى إقليمين قد تصل إلى 42 % وهي نسبة لابأس بها ومشجعة للجنوبيين. هذا ايضا يعني أن الاتجاه القادم هو تكثيف جهود كل المتحاورين لاستمالة النسبة المتبقية والتي تقدر بـ21 % الذين تبنوا خيار الفدرالية لكنهم لم يحددوا بعد عدد الاقاليم في رؤاهم ومقترحاتهم إلى اللحظة.

لكننا يجب تشير إلى انه ما يزال هناك 29 % من اجمالي المتحاورين الذين تبنوا خيار الدولة الاندماجية او اللامركزية والذين خسروا الجولة الاولى في رضوخهم لحل الدولة الفدرالية، هؤلاء بالتأكيد سيدفعون لخيار الاقاليم المتعددة وبشكل مختلط.

إن من السذاجة والمبكر جدا ان يظن الحراك الجنوبي المشارك في حوار صنعاء انه كسب المعركة الكبرى بقبول نخب صنعاء للفدرالية، فالمعارك من الواضح انها ستكون اطول مما نتوقع، فالنخب في صنعاء أظهرت مرونة ومراوغة بارعة حتى اللحظة. وعلى الأرجح فإن فشلهم في الجولة الاولى وإظهار تجرعهم للفدرالية ليس إلا هزيمة تكتيكية لمعركة أكبر يتضح انها تسير في صالحهم بتبني فدرالية بأقاليم كثيرة ومختلطة، ويشترك في هذا المكسب النظام السابق والثوري المستحدث! ومن هنا أتساءل هل على الجنوبيين المشاركين في الحوار ان يسلموا الراية لأصحاب سقف فك الارتباط واستعادة الدولة والاستقلال حتى تتوقف نخب الشمال عن الفهلوة و تفهم أن الزمن تغير وأن الحلول يجب ان تكون جذرية وسريعة وانها قد تكلف الكثير غدا او قد تكون مستعصية الحل، خاصة وأن منطقة الخليج على ما يبدو في لقاء مرتقب مع ربيع قاتم الافق و المعالم.

s.basurra@gmail.com
■ باحث وعضو هيئة التدريس في جامعة صنعاء.

الحوار نهجنا..

› د. محمد حسين النظاري

بغير هذا الطريق الذي ارتضاه اليمنيون، ما كان لنا أن نصل إلى ما وصلنا إليه، فالأزمة التي عصفت ببلادنا، أراد من خلالها البعض أن نصبح مثل الدول التي غزاها ما يسمى بالربيع العربي، فعاث فيها فسادا وإفسادا، ولم تخرج بعد من أزماتها .

نحن اليمنيون شخصنا الداء مبكرا، وعرفنا أن المصيبة الكبرى تتلخص في عدم جلوسنا إلى بعضنا البعض حول طاولة الحوار.. لأن الكل كان يؤمن بالحوار بحسب نظرته للأمور، فالبعض كان يريد من الحوار استهلاكا للوقت، والبعض الآخر كان يريده تصفية حسابات مع أطراف أخرى، لم يؤمنوا جميعا بضرورة الحوار كحل رئيسي لمشاكلنا إلا بعد أن خرج الشباب مطالبين بالتغيير، ذلك التغيير المرتكز على تكملة مشوار التعمير، لا الذي يريد أن يهدم المعبد على من فيه.

لهذا فإن الحوار هو نهجنا الذي جعله المولى عز وجل مخرجا مناسبا، وسفينة نجاة نعبر من خلالها، نحو بر الأمان، مستفيدين بذلك مما وصل إليه الآخرون.. فأشقاؤنا في الدول الأخرى أدركوا مؤخرا أن الحكمة اليمانية هي سبيل الخلاص، فهم اليوم يسعون إلى بدء الحوار في ليبيا وتونس ومصر وسوريا .. وهنا تكمن قدرة اليمنيين على استشراف المستقبل.

الحوار نهجنا، شعار لا بد أن نجسده في كل مسارات حياتنا، فمن خلاله نتلافى افتعال الأزمات، والاصطياد في الماء العكر، وتشويه صورة المنافس، مهما اختلفنا معه.. فكل القضايا السياسية مصيرها إلى الحوار، وبدل أن نتجه إليه وقد استنفدنا كل السبل علينا أن نسعى إليه عن قناعة وان نجعله الحل الأول والأخير.. فحينها سنكفي أنفسنا ووطننا ويلات الأزمات والحروب.

هذا الشعار الجميل اتخذته الدفعة المتخرجة من جامعة البيضاء للعام الجامعي 2013/2012م، ليكون عنوانا جميلا يدون على شهاداتها، وهو إحساس كبير بقيمة الحوار، واختياره سبيلا واحدا لحل المشاكل.. فنشكر قيادة محافظة البيضاء ممثلة باللواء الظاهري الشدادي ورئيس جامعة البيضاء الأستاذ الدكتور سيلان العرامي، على رعايتهم لدفعة (الحوار نهجنا) فهم بذلك يسهمون في ترسيخ هذا النهج القويم، ويغرسون في نفوس الشباب المتخرج، القيم النبيلة للحوار.

نتمنى أن يوفق أعضاء مؤتمر الحوار إلى الخروج بالوطن من محنته، فالمسؤولية الملقاة على عاتقهم ليست بالهينة، والوطن والمواطنون يعولون عليهم الكثير، فالكرة الآن في ملعبهم، وفي اتفاقهم وان اختلفت رؤاهم الحزبية الخير الكثير للبلاد والعباد.. فدعاؤنا لهم بالتوفيق.

الإعلام مسئول عن إنجاح أعمال المؤتمر الوطني للحوار من خلال التهدئة الإعلامية سواء من التابعة للأحزاب أو من تدعي الاستقلالية وهي في الخفاء تقف مع هذا أو ذاك.. ولهذا فينبغي ان تنحاز تلك الوسائل إلى الوطن ومع قيادته ممثلة بالرئيس هادي.. فالشارع سرعان ما يتلقف الشائعات التي تصدر عنها وكأنها حقائق، بينما هي من اختلاق البعض، ولا يراد منها سوى تعكير الأجواء.

■ أستاذ مساعد بجامعة البيضاء

استهداف الوزير باذيب هو استهداف لإنجازاته

› د.عبدالله الشعيبي

في الأيام الأخيرة وربما منذُ تسنمه منصب وزير النقل في حكومة الوفاق الوطني وهو يواجه المشاكل بما فيها تلك التي تهدد حياته نتيجة عمله في تحقيق العديد من الانجازات في وزارته ومن الطبيعي ان تلاقي أفعاله بعض المعارضة وهذا شيء طبيعي لكن من غير الطبيعي ان يتم استهدافه بغرض تحقيق أهداف شخصية لاتراعي ابسط مقومات العمل السياسي والإعلامي .

الوزير باذيب يتمتع بسمعة طيبة وهذا للأسف لايلقى قبولاً من بعض الأشخاص أو من بعض القوى التي تتغلب عليها مصالح الأفراد على مصالح الأمة ومصالح أحزابها على المصالح العامة للأمة ولاندرك ما إذا كانت تلك الحملات التي يتعرض لها الوزير باذيب مخططة أم عشوائية وماهية الهدف منها وفي هذا التوقيت بالذات ؟

الحملة الإعلامية الأخيرة بالتأكيد مستندة على خطة للنيل من باذيب وإحباط همته وبالتالي دفعه إلى التراجع عن أفعاله وسياساته وتجييرها لصالح قوى متنفذة من جهة ومن جهة أخرى خلق بلبلة مقصودة في العلاقة بين الاشتراكي وتجمع الإصلاح ولا نعتقد انه من الوارد حاليا فض تحالف الحزبين وليس من صالح إي منهما الآن فض ذلك التحالف أو توتير العلاقة فيما بينهما ويمكن التأكيد على ذلك من خلال سلسلة اللقاءات التي تمت بين رموز الحزبين بهدف تلافي إي سوء فهم وللتأكيد على استمرارية التحالف وان كان تحالفاً مرحلياً ... وينبغي هنا من قيادة الحزبين وبالذات حزب الإصلاح ضبط وسائل إعلامه وبعض أفراده تجنباً لأي إشكاليات تسيء إليهم والى شركائهم في التحالف المشترك والحكومي .

واشتد الهجوم الإعلامي على الوزير باذيب أكثر عندما تداولت بعض الصحف والمواقع خبر ترشيحه لرئاسة الوزراء ونعتقد أنها حملة منظمة ومحبكة تستهدف شخص باذيب فقط ومما يؤسف له ان هناك صحفاً ومواقع عندما يطالعها القارئ يعرف توجهها ولمن تتبع بل ان القائمين عليها لاينتمون إلى عالم المهنة أو الثقافة والكتابة وكأن العملية عبارة عن مناكفات إعلامية وسياسية تسيء إلى أصحابها ومموليها ، وقد تعرض شخصنا لقرصنة من قبل صحيفة تتمتع بثقل إعلامي بارز وتصدر حيث قامت بنشر مقالة بأسمي وبصورتي في الثاني والعشرين من فبراير الماضي بينما انا لم اكتب تلك المقالة لهذه الصحيفة ولا لغيرها من الصحف أو المواقع وعندما بعثنا لهم برسالة على عنوانهم الالكتروني فالرسالة لم تستلم ومع كل ذلك لم يكلفوا أنفسهم ولو بالسؤال وكأن عملية القرصنة بالنسبة لهم مباحة ومحللة وهذا يدعونا للتساؤل هل مثل هذه الجهات منحت نفسها التخصص في الإساءة لكل ماهو جنوبي أم ماذا ؟ ... وحول هذه العملية (القرصنة) سنقوم بالحديث عنها في وقت لاحق بهدف معرفة الحقيقة من وراء استهداف كل ماهو جنوبي أم أنها مجرد تناولات إعلامية ليس إلا خصوصاً وان المرحلة الراهنة تتطلب لغة توافقية تؤسس لمرحلة قادمة خالية من تعقيدات ومشاكل الماضي ... ونحن هنا نؤكد وقوفنا مع الوزير باذيب الشخص والإنسان بل ومع كل من يتعرض للإساءة المتعمدة ، كما نؤكد هنا ان عصر التكنولوجيا الحالي يساعد أصحاب النفوس الضعيفة على التلاعب بالوثائق بحيث تظهر وكأنها صحيحة وعملية كشفها تحتاج إلى جهود ووسائل حديثة ربما لاتتوفر في اليمن .

وختاماً نقول للوزير الدكتور واعد باذيب أن غالبية الشعب تؤيدك وتثق بك بل وتشد على يديك للمضي قدماً فكُن كالشجرة الباسقة والمثمرة والطود الشامخ وللعلم ان الشجر المثمرة هي التي ترمى بعكس الشجر الجرداء والحارقة التي لا احد يعيرها إي اهتمام أو تفكير برميها بالحجارة.

لن يطالوا بلح الشام ولا عنب اليمن

› علي محمد راجح

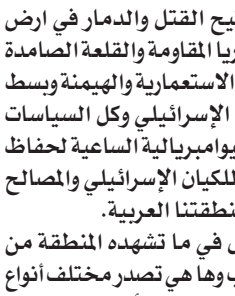

تركيا دولة صديقة وتربطنا بها علاقات قديمة ووطيدة وقد استطاعت أن تستعيد دورها ومكانتها السياسية والاقتصادية والعسكرية حيث تعتبر من الدول ذات القدرات والإمكانيات العسكرية القوية وهي عضو في حلف الناتو العسكري وتسعى للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي منذ سنوات سابقة وتواجه تركيا بعض المشكلات الداخلية وعلى وجه الخصوص القضية الكردية والتصفية العرقية للأقليات كقضية الأرمن.

وعلى الرغم من وصول الإسلاميين إلى سدة الحكم في تركيا إلا أن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً حيث لا تزال تركيا على علاقات طيبة وقوية مع الكيان الإسرائيلي الصهيوني المحتل للأراضي والمقدسات العربية والإسلامية وعضواً فاعلاً في حلف الناتو العسكري الصهيوامبريالي واليوم تلعب تركيا دوراً فاعلاً في تنفيذ المخطط الخاص بالشرق الأوسط الجديد الصهيوامبريالي المستهدف إضعاف القوة والقدرات في الوطن العربي وها هي تركيا وقد سقطت عنها ورقة التوت لتكشف عورتها وبات واضحاً وبشكل جلي الموقف التركي من الأزمة السورية من خلال الدعم والمساندة القوية للجماعات الجهادية الإرهابية القادمة من خلف الحدود لبحر تركيا التي أصبحت مركز استقبال وإعداد ودعم وتسليح وتسهيل العبور إلى الأراضي العربية السورية من اجل القتل والدمار للأرض والإنسان في ارض الشام الحبيب حيث قبر صلاح الدين محرر بيت المقدس من الصليبيين.

حقاً الوضع تغير وحسابات السياسة والمصالح أصبحت هي الأولى والأبرز وفي المشهد تحالفات وحشد للقوى والتوجهات السياسية والفكرية الإسلامية تتيح القتل والدمار في ارض الشام سوريا العربية الإسلامية سوريا المقاومة والقلعة الصامدة سوريا المناهضة الرافضة للسياسات الاستعمارية والهيمنة وبسط النفوذ والعنف والإرهاب والكيان الإسرائيلي وكل السياسات الإستراتيجية للدول العربية الصهيوامبريالية الساعية لحفاظ على الأمن القومي الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي والمصالح الإستراتيجية للدول الغربية في منطقتنا العربية.

تركيا اليوم لاعب أساسي وفاعل في ما تشهده المنطقة من اختلالات أمنية وأعمال عنف وإرهاب وها هي تصدر مختلف أنواع الأسلحة بما فيها الكاتمة للصوت والكاتمة للأنفس إلى بلادنا (اليمن) وهل من عاقل يمكن أن يقتل بتلك الذرائع والمبررات التي ساقها إلينا السفير التركي بصنعاء انه حقا من الغباء أن نصدق تلك الذرائع التي تندرج في سياق الاستهبال والإستخفاف بالوعي الاجتماعي والعقل اليمني ونقول لسعادة السفير التركي عفواً ما هكذا تؤكل الكتف ولن تطال تركيا بلح الشام ولا عنب اليمن.

ماذا بعد..؟!

› جلال غانم

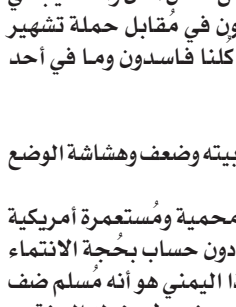

مقتل أمان والخطيب جريمة وطنية مُجلجلة اهتزت لها كل الضمائر الحية وقد كشفت هذه الحادثة مدى تخاذل الجهات الأمنية ليس في القبض على الجناة فقط بل أيضا في طريقة التعاطي الانتقائي مع القضايا بدافع مناطقي وحزبي مقيت .

أكثر من أسبوعين والجناة مازالوا طلقاء بل وصل حد تبرير الجريمة إلى الضغط على أسرة القتيلين وعدم التعاطي مع الدعوات والمسيرات التي خرجت من أجل الانتصار للعدالة كمدخل لبناء وطن مدني تتساوى فيه الآدمية خارج محسوبيات وثقل القوى التقليدية والنافذة ...

قد يقول قائل إن الفشل الذي يُلاحق الوفاق الوطني لم ينتصر لجريمة قضية قتل عمد في وضح النهار ولم يستطع أن يحمي كابلاً كهربائياً من العبث فكيف يمكن أن يقود قضايا مصيرية للبلد في وقت ضيق وحرج كهذا ...!

النضال الوطني وسرب الثورات العابرة إن لم يؤسس لدولة عدالة بكل تأكيد لن يؤسس إلا لدولة دعابات ودولة عصابات تكلل بمهرجانات حزبية خائبة تفشل في أول اختبار لها في مواجهة روح الشارع الغاضبة ...

ماذا بعد كل ذلك .....؟

الحوار الوطني مازال في أولى محطاته وقد ظهر عجز أعضائه حتى في احترام بعضهم والتعاطي مع حالة النقاش الحضاري الممكن الذي يفضي إلى فكفكة وتشريح أزمات البلد تمهيدا لإيجاد رؤى مُشتركة لحلها ..!

حالة الضعف هذا تعيشه كل النخب السياسية مصحوبة بصراع حزبي داخل التكتلات نفسها وقد ظهر هذا الصراع بعد موقف شريك من اللقاء المشترك من مقتل أمان والخطيب في رؤيته من ضرورة الانتصار للقانون في مُقابل حملة تشهير بوزراء هذا الشريك كمن يقول: كلنا فاسدون وما في أحد أحسن من الآخر .

ماذا بعد ....؟

مُسلسل السُقوط للوفاق ومحسوبيته وضعف وهشاشة الوضع الأمني في أعلى مُستوياتها .

تحولت البلد في يوم وليلة إلى محمية ومُستعمرة أمريكية تقتل المواطنين اليمنيين الأبرياء دون حساب بحُجة الانتماء للقاعدة وكأن أكبر خطأ أقترفه هذا اليمني هو أنه مُسلم ضف إلى حالة الخطيئة في إسلامه أنه من شروط دخوله الجنة هو تسنين وتشييع الشارع وقتل أوردة الناس بالتعبئة الإعلامية الخاطئة والانجرار وراء حالة العُنف والضياع في تأسيس لخطاب ديني مُريع .

نحن شعب لم نعد بحاجة لوسيط بيننا وبين الله ولا نحتاج لإبراز هوية انتماء دينية ولا تحالف يقتل أبناءنا ويستبيح سيادة البلد في ظل هذا التهاوي المُريع .

اليمن بين مرحلتي تحول :

الانجرار للعُنف كمرحلة مفصلية تلي مُتحاوري موفنبيك وما يُمكن أن يُؤسسوا من خطاب تحريضي جديد يؤدي إلى تأزيم القضايا العالقة ونقاشها وفق سقف محسوم مُسبقا ...

أو البدء بالاعتراف بالخطأ الفادح في حُكم القوى التقليدية واللصوص والعابثين للبلد الذي أمتد بأكثر من بند في قانون الظلم الوطني .

لا حُلم ولا حرية ولا ديمقراطية إن لم تتوفر الرؤى التي تنطلق من مفاهيم البناء الوطني وعلى أسس صحيحة تفضي إلى لملمة كل هذا الشتات الوطني الفاضح واختزاله بدولة نُظم وقوانين عادلة تقتضي السير في التطبيق الصحيح خارج محسوبيات ومُربعات الصنميات الساذجة .

Jalal_helali@hotmail.com